كلمة دولة الكويت لجلسة الإحاطة لمجلس الأمن تحت عنوان

"الفساد والنزاعات"

يوم الاثنين الموافق 10 سبتمبر 2018

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للرئاسة على عقد هذه الجلسة الهامة والورقة المفاهيمية المقدمة حول مسألة الفساد والنزاعات، كما نثمن الإحاطة القيمة لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد انطونيو غوتيريش، والسيد جون برنديرغاتست الذي نشكره على الأفكار المقترحة التي طرحها في إحاطته، خصوصاً فيما يتعلق بتطبيق العقوبات الذكية ونعتقد بان هناك حاجة بالفعل للنظر في هذه العقوبات. المجلس نجح في السابق في على الإنتقال من العقوبات الشاملة إلى العقوبات المستهدفة أو العقوبات الذكية ولكن نعتقد بأنه حان الوقت للنظر وتقييم هذه التجربة بشكل أكثر دقة.

سأركز في مداخلتي على 3 مسائل رئيسية و هي: **أسباب الفساد وتداعدياته، دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد والتعاون الدولي، الخطوات المتخذة من دولة الكويت لمكافحة الفساد.**

أولاً – أسباب الفساد و تداعياته:

يعاني عالمنا اليوم من تفشي ظاهرة الفساد و بنسب متفاوتة كما ذكر الأمين العام في إحاطته بأن الفساد موجود في كل الدول الغنية والفقيرة في الشمال والجنوب، خاصة في المناطق التي تشهد اضطرابات سياسية او امنية، وتفشيه ونخره للمجتمعات لا يأتي من فراغ، فهناك أسباب كامنة اقتصادية واجتماعية كالفقر والاستبداد وعدم المساواة و انتهاكات حقوق الانسان وتراجع مستويات العدالة الاجتماعية و انعدام سيادة القانون التي تشكل كلها الأرضية الخصبة لانتشاره، كما أن تصاعد معدل الفساد في المجتمعات له تداعيات سلبية خطيرة على الأمن الوطني للدول حاله من حال الإرهاب، والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة.

وقد أثبتت العديد من الشواهد و النزاعات بأن هناك علاقة وثيقة بين انتشار ظاهرة الفساد وحدة الصراعات، فكلما تصاعدت حدة الصراعات زادت نسبة الفساد، الامر الذي يؤدي الي اطالت أمدها وبالتالي فإن خطر الفساد ليس على الدولة فحسب بل

قد يهدد الأمن الاقليمي والدولي، أن انتشـار الفسـاد يؤدي الي تعاظم المآسـي البشـرية وشيوع الظلم وإهدار الكثير من الموارد العامة والخاصة وإساءة استخدامها، وهو كفيل بتدمير اقتصـاديات الدول من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصـادي وتباطؤ مسيرة التنمية، و زيادة البطالة، ارتفاع نسبة الفقر.

ثانيا – دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد والتعاون الدولي:

إن إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسـاد التي اعتمدتها الجمعية العامة في العام 2003، تعتبر إطاراً قانونياً صـلباً يتضـمن مجموعة شـاملة من المعايير والتدابير والقواعـد التي ينبغي أن تطبقهـا جميع الـدول الأطراف في الاتفـاقيـة لتعزيز نظمهـا القانونية والتنظيمية لمكافحة الفسـاد، وفي حال تنفيذها، سـوف تتراجع مؤشـرات الفسـاد لا سـيما وان الاتفاقية تتضـمن نصـوص تتيح للأمم المتحدة تقديم المسـاعدة للدول الأعضـاء وتعزيز قدرات الدول وتنفيذ برامج لتعزيز الشـفافية والنزاهة والمسـاءلة وسيادة القانون. وعليه نحث الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لاتخاذ موقف جماعي ضد هذه الظاهرة بغية الوصول إلى مستقبل عادل وأكثر ازدهاراً للجميع.

كما نؤكد هنا على ضـرورة التعاون والتنسـيق مع الجهات الإقليمية والدولية لتعزيز التدابير الخاصـة بمكافحة الفسـاد، والسـعي إلى إنشـاء شـبكات إقليمية لمكافحة الفسـاد من أجل التعاون ونقل الخبرات والعمل على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة في مجالات عدة كتسليم المجرمين وتبادل المعلومات.

ثالثا: الخطوات التي اتخذتها دولة الكويت لمكافحة الفساد:

أنشئت دولة الكويت في عام 2016 الهيئة العامة لمكافحة الفساد تنفيذاً لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسـاد، ويمكن لي أن أشـاطركم بإيجاز لعدد من الاهداف التي تصبوا الهيئة لتحقيقها وهي:

1- ارساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية.

2- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفســـاد والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي يتم الموافقة عليها.

3- العمل على مكافحة الفســـاد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقا للقانون .

4- حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة.

5- حماية المبلّغين عن الفساد .

6- تعزيز مبدأ التعاون والمشـــاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

7- تشــجيع وتفعيل دور مؤســســات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفســاد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره.

وفي الختام نؤكد بأن محاربة الفساد والقضاء عليه هي مسؤولية مشتركة، تبدأ من الفرد إلى المجتمع والدولة بشــكل عام، فيعد الفســاد هنا اداه لحصــول رعاته على مبتغاهم بأقصـــر الطرق وبوســـائل غير مشـــروعة وغير قانونية، فمن خلال تثقيف المجتمع وتوفير الحياة الكريمة والمســـاواة لكافة طبقات المجتمع وصـــولاً إلى تنفيذ حكومات الدول للاتفاقيات الدولية والمعاهدات المتعلقة بهذه القضـــية وفوق كل اعتبار تعزيز سـيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز، **عندها يمكننا القضـاء على هذه الآفة.**